القيم الاجتماعية وتداعياتها وتأثيرها في السلوك الإجرامي

أ/مختاري عبد النور
جامعة حسيبة بن علي "كلية ألآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية"

مقدمة:

تفترض طبيعة الموضوع سياقا منهجيا ونظريا يلزم بحثا في دائرة حقل ظواهر علم الاجتماع الجريمة، وفي نفس الوقت ضرورة استخدام المنظور الاجتماعي الكبير بحسب رايت مليز، لتفسير المشكلات الكبرى للمجتمع المعاصر، فلا يجب تحديد إشكالية تداعيات التجديد في نسق القيم الاجتماعية وتأثيراته على تجديد نماذج الأفعال الاجتماعية عند الجماعات والمجتمع، دون تفسير لمشكلات الانتماء، الهوية، الاغتراب، الشخصية الاجتماعية، وكل إشكالات البناء الثقافي، يلزم ذلك منهجيا ضرورة الاهتمام بنظم المجتمع السياسية والاقتصادية كأساس لصياغة أية مشكلة ووضعها في موضعها الصحيح منهجيا ونظريا، بحيث تحتوي إشكالية ما على أزمات في الترتيبات النظامية أو البنائية ألكبرى، وتكون هذه الإشكالية نتيجة منطقية للقضية السابقة، ذلك يرتب من حيث المنهج مقاربة أسياسة لتداعيات وتأثيرات إشكالية العلاقة بين البناء الثقافي وتداعيات الاختلال الاجتماعي، هذا يعني ضرورة دراسة سائر الظواهر التي تغطيها هذه المشكلة الكبرى، كمصدر للتراكم في التغير التاريخي والتناقض النظامي داخل البناء الاجتماعي عموما، والبناء الثقافي على الخصوص. يسوقنا هذا كله إلى بحث العلاقات السببية التي تجعل من موضوع الديناميكية الاجتماعية لدى الجماعات والمجتمعات، باعتباره ((الجهاز الذي يصنع القرار))، على اعتبار أن جهاز البناء الاجتماعي، هو الذي يصنع قرارات الأنساق والمبادئ المنظمة لعمل الأفراد، وكذا المؤسسات والجماعات الفرعية والعلاقات الاجتماعية فيما بينها، وكذلك السمات والقيم والمعايير الثقافية المشتركة، التي ترتب معاني الأفعال والممارسات، ضمن معادلة تاريخية تطرح ديناميكية تغيرات البيئة الجغرافية والبيئة الاجتماعية والبيئة البيولوجية والسيكولوجية، والأدوار، والمكانة، والوظائف التي تؤديها، ووظيفة هذه الدراسة بالضبط أن تشير بالفحص والتصنيف وتنسق مجمل وقائع الجهاز وتفسر قراراته.

المفاهيم المفتاحية:

1- **القيم الاجتماعية:**

هي عناصر بنائية تشتق من التفاعل الاجتماعي، الذي يتم بداخل الجماعات الاجتماعية، وهنا نلاحظ أن التوجيه القيمي للسلوك الفردي أو الجماعي، هو نتيجة وجود تركيب ينبه إلى ضرورة الملاءمة بين الحاجات والقيم والاتجاهات وبين البيئة التي تفرض وجوب تحقيق الأهداف الثقافية.

2- **الخلل الاجتماعي:**

هو وضع تغيب فيه جملة المعايير الاجتماعية النظامية، التي تمكن الفرد بالعادة من اختيار أفعاله وسلوكياته، والتي تكون متفقة إلى حد مقبول مع ما ينتظره المجتمع أو الجماعة الاجتماعية، وهنا نتحدث عن درجة التوافق مع الأهداف الثقافة للسلوك الاجتماعي.

3- **الضبط الاجتماعي:**

هي جملة الإجراءات أو القواعد أو المعايير وأساليب القبول والإقناع والتوجيه والتحريم والتحليل ونظم الجبر والضغط والترغيب والترهيب المستخدمة في تنظيم الفعل أو السلوك الاجتماعي، من أجل تطابق توجهات وميول ورغبات الفرد مع النماذج المقبولة لدى كل جماعة أو مجتمع.

4- **العمليات الاجتماعية:**

هي عبارة عن سلسلة متجانسة نسبيا من الظواهر المرتبطة بعلل متبادلة، وهي ارتباطات بنائية وظيفية، تحقق سلسلة من الظواهر المكونة للعملية التي لا يمكن عزلها عن بعضها البعض، بحيث تحدد كل حالة سابقة بالحالة القائمة.

المحور الأول: الطبيعة والمجتمع، نموذج عن ضرورة الحاجات المشتقة وديناميكية نمو الاستجابات الثقافية:

إن الطبيعة البشرية تفصح عن حقيقة الإنسان في تركيبه ونموه وتطوره، فهو الشكل والمعنى والحقيقة والهوية والكينونة لطبيعة البناء البيولوجي والنفسي، وتعبير عن عمليات فسيولوجية وديناميات السمات الوراثية والدوافع والميول والحاجات الناشئة عن خصائص الكائن الحي ((الإنسان))، ومعنى وحقيقة التكيف الاجتماعي يكشف أسس التأثير والتأثر بالطبيعة، ذلك أن الحياة البدائية للإنسان شكلت حقيقة عن ماهية الحيوان الجغرافي الذي يعيش على سطح الأرض (تضاريس، مكان، مناخ، عالم نبات وحيوان، أنواع التربة) متجها لإشباع حاجاته منها[1]، بتطويعها بوسائله الثقافية البدائية، التكيف بتجنب التأثيرات ((البيئية)) الضارة للبيئة (الصقيع،

الرطوبة، الإشعاعات الضوئية)، فكان مسار التكيف يؤسس لتوظيف وسائل بدائية ثقافية من أجل التكيف وإشباع حاجاته من الإيواء والغذاء والأمن والصحة والتكاثر، هكذا اكتفى الإنسان البدائي لسد حاجاته الضرورية بوسائل تتناسب مع الثقافة السائدة، عبرت عنها طبيعة الوسائل المستنفذة في جلب حاجياته وفرض إشباعها اليومي، تؤسس ماهية لحياة بيولوجية ونفسية قائمة على منطق مباشر يجمع بين ضرورة سد الحاجات وماهية الوسائل المتوفرة ((الثقافة))، ولا شك أن البيئة الجغرافية[2]، أثرت على أشكال الاجتماع البشري، يكفي ملاحظة كيف أثرت الجغرافيا على طبيعة التكيف مع أنواع الغذاء وأشكال التربة والمناخ وطبيعة توزيع التضاريس، مع أشكال الحياة الاجتماعية، سواء لسكان الصحراء أم سكان الساحل أم سكان المرتفعات أم سكان الذين استقروا حول ضفاف الأنهار والمناطق الخصبة، فالطبيعة، البشرية أقرت مبدأ أساسيا لعلاقة ضرورية لجوهر وحقيقة الهوية البيولوجية والنفسية[3]، وكانت هذه الصيغة تبلور مسار أسس بيولوجية ونفسية وتأثيرات جغرافية لحياة الإنسان واستقراره ونموه، وحقيقة عن التوزيع السكاني وطبيعة الاتصال والتفاعل ونماذج العلاقات الاجتماعية والأشكال الاجتماعية لحياة الإنسان، هكذا أمكن رؤية، مثلا، طبيعة التماثل بين خصائص الجسم والعمليات الفسيولوجية والديناميات الوراثية والدوافع والميول مع ظروف ومقاييس الطبيعة والجغرافيا والتضاريس وتوزيعها، فتم التعبير عن هذه الحقيقة عبر خصائص التكوين الإنساني من حيث هوية وكينونة فسيولوجية، وانتماء وتكيف مع البيئة الجغرافية والتضاريس والمناخ السائد، والتي يعيش ضمنها ذلك الكائن الجغرافي، في جبالها وأوديتها وأنهارها، ومع رياحها، وأمطارها، وشمسها، فتشكل نموذج التكيف النوعي بين ضرورات سد الحاجات وفرص نموها باستمرار، والتي تفترض التعامل مع مصادرها ومرجعياتها ((احتواء الطبيعة من موارد خام وفي محيطه الطبيعي))، ومن جهة التكيف في أشكال الحياة التي تفرضها، ((ففي حياة الصحراء وفي حياة الجبال وفي حياة الساحل أشكال عن التكيف مع أنواع الغذاء وطبيعة المأوي ووسائل الصحة واللباس))، فتأخذ شكل حياة الإنسان ماهية شكلها الاجتماعي المتوافق مع تأثيرات الطبيعة وفرض التأثير فيها، فتبني هندسة الوجود الاجتماعي كمعادلة عن ضرورة الحاجات وإشباعها وطبيعة الوسائل المتوفرة ونموها (الثقافة).

إن حقيقة الكائن الجغرافي، البيولوجي، السيكولوجي، الاجتماعي، تعبير مستمر عن ديناميكية هذه العلاقة الضرورية والنامية في التكيف وفي بناء أشكال الحياة الاجتماعية، التي تعبر عن جوهر العلاقة بين الحاجات الثقافية ونموها وطبيعة الاستجابة المستمرة لها، ثم هي أيضا تحقيق عن اتجاه سائد واتجاه مستمر في طبيعة السيطرة والغلبة بين الإنسان والطبيعة، فمستويات التأثير وحجم وقوة المقاييس تطور التكيف معها ((الطبيعة))، أعتقد أنني ليست بوارد استخدام هذا المؤشرات للكشف عن سر من أسرار العلاقة بين

الطبيعة والمجتمع، لكن لأقر بجوهر هذه العلاقة وأثرها في بناء أشكال الحياة الاجتماعية عند النوع الإنساني، وهذا ما قصدناه في هذه المقدمة، أما عن المستوى الثاني من البحث، فهو يستثمر في جوهر الطبيعة المرنة لحاجات الإنسان الفطرية مقارنة بطبيعتها الصلبة والجامدة لدى باقي سائر الحيوانات الأخرى، ذلك أن جوهر التكيف ودور الثقافة كنشاط وإبداع ووسائل متطورة تساعد على سد تلك الحاجات والتكيف مع كل الظروف المختلفة والمتنوعة للبيئة السائدة، ليس ذلك إلا تعبيرا عن قدرات ومواهب وإبداع ومعارف وخبرة وتجربة متراكمة فردية وجماعية، سلوكيات وممارسات مكتسبة أو مبدعة في الاقتصاد والاجتماع وفي الطب والصناعة والزارعة، فنكون أمام منطق مختلف في سد الحاجات وفي وسائل الإشباع وفي أهدافها الثقافية، ونتيجة لذلك كله أمام وجود إنساني يعتمد على تحقيق ذاتيته في كل أبعادها، بقدر ما تنتبه لغريزة البقاء والحياة، بقدر ما يدفعه ذلك إلى تنمية أنماط الاستجابة، فإننا بذلك بصدد طرح مقاييس عن حقيقة تشكل هوية الإنسان في علاقته مع الطبيعة، وفي مقاييس التكيف وشروطه، وهو ما يعلن عن دور الثقافة ووظيفتها كأولوية، فإذا كانت الطبيعة البشرية للإنسان تقر بحقيقة التأثير على أشكال الحياة الاجتماعية، وتعلن عن أن الإنسان جزء من الطبيعة بشكل التفاعل والتأثير والتأثر المتبادل، فإنها بالمقابل تعلن عن حقيقة أهم من ماهية الطبيعة البشرية وهي طبيعة ثقافية مبدعة في الاستجابة وإشباع للحاجات الثقافية ومشتقاتها، هذا يعني بأن الحقيقة والهوية الوحيدة والمصدر المختلف لحياة الكائن الإنساني، هي ما جعل الشعوب الحديثة متمايزة عن الشعوب البدائية، والثقافة البدائية مختلفة عن الثقافة المعاصرة، والفرد المعاصر مختلفا بطبيعة حاجاته ووسائل إشباعها المتطورة عن الشكل البدائي، والاختلاف واضح، لقد تم التعبير وتعين ذلك التمثيل[3] عن تلك الحاجات الأساسية لعملية الحاجات ونظام الإشباع الثقافي عبر ديناميكية أمكنة من هندسة شكلا يحفظ أسس الحياة للكائن الإنساني، أعطت لعمليات التمثيل الغذائي، الإنجاب، الراحة الجسمانية، الأمان، الحركة، النمو، الصحة، التغذية، الإنجاب... مؤشرا عن قيم دالة على طبيعة ودور الثقافة ووظيفتها في تحقيق سد الحاجات وحل المشاكل الناتجة عن الإشباع ونموه باستمرار، وتطوير وسائل الثقافة وتماثلها مع الأهداف الثقافية لكل مجتمع أو حضارة، هذه الديناميكية الثابتة ركبت ورتبت حضور البناء الثقافي كجوهر عن التمايز في طريقة الاستجابة والحلول التي تقدمها كل ثقافة على مشاكل واحدة أو مشاكل مبدعة، فالثقافة هكذا تعبير عن تجاوز للطبيعة وهي عملية لتهذيب الثقافة كما أشار صموئيل بوندروف، فلم تبق الهوية البيولوجية والجغرافية والنفسية تحقق سياقات فرض أشكال الحياة الاجتماعية إلا بالقدر الذي تمثله ماهية وجوهر الثقافة الخاصة لكل مجتمع، فأصبحت الكينونة الفسيولوجية والجغرافية والسيكولوجية في ضرورة إشباعها، والاستجابة للحاجات الضرورية وفرص سدها تعتمد على طبيعة الوجود الثقافي[4]،

فتعاظم دورها ((الثقافة)) في التعامل مع واقعها البيولوجي والحاجات الفسيولوجية وماهية التضاريس وطبيعة الظروف الطبيعة، من خلال زيادة النشاط الإبداعي ((الثقافي)) الذي تستدعيه إمكانياتها في أن تكون كبنية ثقافية عاملا من عوامل النمو والتقدم وعاملا من عوامل فرض التكيف. فقد أتيحت وظيفة الثقافة كونها، البناء والأنساق والمؤسسات والأنظمة التي تحقق الاستجابات الثقافية[5] وبما ينطوي عليه ذلك من استخدامات لإمكانيات المجتمع السائدة، في فك الصراعات الناتجة عن التنازع على المصالح والحاجات ونموها في المجتمع، وذلك من أجل أهداف المجتمع القائمة على الحفاظ على استمرار توازن استقرار الحياة الاجتماعية للإنسان[6].

فالنتيجة عندئذ تمكننا من أن نعين الاستجابة لواقع موضوعي والتكيف معه، عبر وظيفة سد الحاجيات اليومية ومراعاة نموها في الحجم والضرورة، في شرط التماثل مع الهدف الثقافي الأسمى، هذا النموذج يشكل الحلقة الاستراتيجية لنجاح أو إخفاق كل ثقافة في وظيفتها في تحقيق التوازن والتماثل الاجتماعي والانتماء والتجانس، والتكامل والتعاون والتساند البنائي والوظيفي بين سائر الأفراد والجماعات الاجتماعية التي تشترك ثقافيا في مجتمع واحد، والعمل على التخفيف من التناقضات الاجتماعية والصراعات والتنازع والتهميش والاغتراب لدى الأفراد أو بين الجماعات الاجتماعية، وخصوصا بالنسبة لتلك المجتمعات التي يقل التجانس الاجتماعي لديها، ولم تؤسس على عقد اجتماعي[7] واضح المعالم ومطبق على أرض الواقع، والممارسة اليومية، ولم تحقق قدرا تاريخيا من الإشباع الثقافي للحاجات، كما هو الوضع بالنسبة للمجتمع الجزائري.

فإذا كانت الطبيعة تقرر بمبدإ ونهايات تلك الحاجات وتلح في فرض الاستجابة إليها، تبدو وظيفة الثقافة (المجتمع)، كالرافعة التي تحمل التنظيم لهذه المطالب والاستجابة في آن معا، في اتجاه متسق مع أهداف ووسائل كل ثقافة، هنا نسأل عن الثقافة كشرط لحياة الإنسان وبقائه؟

المبحث الثاني: الثقافة والتنظيم الاجتماعي والمؤسسة:

إن الاجتماع الإنساني، تصنعه أسس ومؤشرات ذاتية وموضوعية، تعبر في شكل منها عن ظروف الطبيعة السائدة من جهة وشروط إلزام التعامل معها، ومن جهة تعبر عن طبيعة الحياة الاجتماعية في بعدها الثقافي المبدع، وهي بذلك تعبر ((المؤشرات)) عن أبعاد حقيقية لتعين أشكال الحياة الاجتماعية للجماعات والمجتمعات ونظم العلاقات والعمليات وقواعد الضبط الاجتماعي ومقاييسه في كل حقبة، يمكن ملاحظتها، ميدانيا والكشف عنها من المؤشرات الهامة لتلك لموضوعات، فإذا كانت الثقافة تحتوي على أهداف كما لديها وسائل

تحقيق تلك الأهداف الثقافية، فالمحافظة على حياة واستمرار وتوازن واستقرار الحياة الاجتماعية للفرد وللجماعات وللمجتمعات كلها، تشكل أهدافا ضرورية لكل ثقافة (مجتمع)، وهي تسعى بوسائلها الخاصة وإمكانياتها الموجودة لديها، في عمليات التنظيم الاجتماعي لآجل القيام بوظيفة الإشباع للحاجات، والقيام بتفكيك الصراعات والمشاكل القائمة على أعتاب ما ينتج عن ذلك الإشباع، وهي من الضرورات الثقافية للإنسان من أجل زيادة وتعزيز أمنه، لأجل الوصول إلى أهداف ثقافية، والتي تطرح معادلة التوازن والاستقرار على حياة الجماعة للأشكال الاجتماعية[8]، وانتظام نظامها الاجتماعي وفرض استمراره، فالإنسان ينتمي إلى هوية اجتماعية تحتوي على مجموعة من القيم الاجتماعية، وهي قيم متغيرة في طبيعتها وحجمها وضرورتها ومنطق تداولها في كل حقبة تاريخية واجتماعية، نتيجة تغير ظروف البيئة المحيطة بالفرد وبالجماعات وبالمجتمع والتكيف معها.

لقد بين إدوارد تايلور مفهوم الثقافة على أنها نظام القيم والمعايير التي يتم تداولها في مجتمع ما، اللافت في موضوع هذا التداول لنظام القيم داخل مجتمع أو لدى جماعات بعينها، أنه يأخذ شكلا غير ثابت، وأن ظروف وشروط الاجتماع الإنساني تجعل منه على هذه الصيغة والنموذج السائد، فموضوع استبدال نظم القيمة الاجتماعية في سائر المجتمعات، هو نتيجة عوامل داخلية (التغير في الأجيال السنية ((المزاج الخاص)) أو في العوامل الديمغرافية وفي تأثيرات الهجرات وفي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والنفسية أو تأثيرات البيئة الطبيعية ((براكين وزلازل وفيضانات)، وهذا شكل في التأثير الذي قد يكون مؤقتا وقد يستمر ويتراكم، نتيجة طبيعة التعامل معه في حقبه المختلفة والمتلاحقة، وإمكانيات الاستجابة لها باستمرار، أو إمكانية تأجيلها (حلها) وفرض تراكمها، وهو ما يشكل خطرا على المجتمع في وجوده ونظامه واستقراره وتوازنه واستمراره، ذلك أن التأجيل في الاستجابة وجعل تراكمها بالنسبة لمجتمعات ((خصوصا المجتمعات المتعددة))، تفرض إرباكا وانحرافا مجتمعيا عن مرجعيات وأهداف واستبدال لوسائل بوسائل (العنف بدل المطالبة)، وفي التوصيف أنه لما كانت الثقافة تحقق وظيفة الإشباع في الحاجات، فهي تشكل معيار ومقاييس ومرجعية التنظيم الاجتماعي، من خلالها يكون الإنسان نتاجا لثقافة اجتماعية، عبر ما تحدده الظروف من نشاطات وأدوار وللجماعات من مكانة، يبقى أن ذلك يتحدد بأوضاع الثقافة المتراكمة، فحين تكون ظروف الثقافة ذات مؤشرات حقيقة دالة على قوة في البناء ونفوذ في التطويع والضبط، تكون الثقافة قادرة بمؤسساتها بوضعها داخل البناء الاجتماعي، ذات تأثير وفاعلية فيه وبناء نماذج من السلوك والممارسات المتماثلة في اعتماد القيم الجماعية، وذلك دلالة على إمكانية الثقافة في تحقيق علاقة نموذجية بين الوعي والواقع[9]، ما يعني إمكانية أقوى للفرد وللجماعة أن تستوعب واقعها، وسهولة التعامل معه،

بينما يمثل الطرف المقابل نموذجا عن تفكك وضعف الثقافة، في إنتاج فاعلية لدى الفرد والجماعات في إدراك واقعهما وبالتالي التعامل معه بفاعلية، فنتيجة ظروف كل ثقافة داخلية وخارجية تتشكل تبعا لتلك النماذج البشرية وأنماط السلوك والممارسة في كل حقبة، وهذا يعني أن حركة وحقيقة التداول القيمي تعبر عن ماهية الثقافة، فالفرد أو مختلف الجماعات ينتظم داخل مؤسسات ((الأسرة، الشارع، المسجد، المدرسة، الحضانة، الملعب، الجامعة، المصنع))، وضمن التحديات المادية والمصالح الدنيوية واللامادية من خلق الحاجات المتراكمة أو المتجددة وما تحمله من ضرورات الإشباع وسدها، وما يحدثه من أفعال وردود أفعال ومن اضطرابات نتيجة عدم الإشباع أو عدم اتساق الأدوار والمراكز لدى الأفراد والمكانة لدى الجماعات، ففي بعض المجتمعات وفي فترات زمنية وتاريخية واجتماعية متعاقبة ومختلفة الظروف والشروط وفي النتائج معا، تعجز دينامكية، إشباع الحاجات العضوية وحل المشكلات الناتجة عن ما تخلفه تلك الحاجات الإنسانية، بحيث يتم إنتاج أنظمة جديدة ((الثقافة))، تحاول ضبط تلك التحديات والعمل على استيعابها مخاطرها على الفرد والجماعات والمجتمع ككل. وهنا نتحدث عن إبداع ثقافي في فك التوتر الاجتماعي، هذا الشكل أو النموذج يسمح بضبط الواقع المتموج وتحويله إلى واقع مستقر ومتوازن ومستمر لبقاء النظام الاجتماعي عينه، وفي هذا الشكل العام الذي يعلن صراحة عن وتيرة السيطرة النظامية من خلال تدخل نظامه ومعاييره في مجالات الحياة والسيطرة على المجتمع، وهنا قد يكون نظام واحد فقط كفيلا بتحقيق تلك السيطرة على المجتمع، كالنظام التعليمي أو النظام الديني أو النظام الأسري أو النظام الاقتصادي، تبرز طبيعة وحقيقة القيم الاجتماعية الدالة عليه بحسب أهدافه الثقافية الخاصة لكل مجتمع.

فإذا كانت الثقافة تترنح بين مستويين من الثبات والتحول، فالعلاقة بين الطبيعة والمجتمع (الثقافة) تطرح نموذجا عن التأثيرات والتأثر والفعل والفاعلية في إحداث الاستفادة من إمكانيتها وتجربتها وخبرتها الجماعية والتاريخية، في التوجه المتميز في الاستجابة لتلك المطالب والحاجات وفرص نموها وتعزيزها وحسن إداراتها، كاشفة عن نماذج من السلوك والمهارات والممارسات والأنشطة الفردية والجماعية والمؤسساتية، وسعي متجدد ومستمر نحو إيجاد أنظمة كفيلة بالاستجابة لتحسين وتعميم ونشر مدى الاستفادة ((الثقافة)) من إمكانياتها وخبرتها وتجربتها العلمية والقانونية والاقتصادية والثقافية، في توجه تسعى من خلاله إلى مواقف حيوية في الإشباع الثقافي وتوجه مستمر ومبدع لأنظمة[10] قادرة على فرض تجديدات تتناسب مع معطيات التحديات المتجددة، ولكن حسن الإدارة والإبداع الثقافي المستمر والتعامل مع المشكلات الناجمة عن هذا النمو في الحاجات يتوقف على ظروف (المجتمع والثقافة) الضاغطة بالطبيعة وبالاقتصاد وبالاجتماع وبالسياسة وبالعسكر في كل

حقبة، وبالنسبة لكل مجتمع خاص، وهي الحظوظ التي كشفت ورشحت مجتمعات بعينها بأن تعلن عما وفرته لها ((حظوظها التاريخية)) من إمكانيات وتجمع الظروف المواتية لتجعل منها ثقافات (مجتمعات) أسبق وأقوى في أن ترى ذاتها وواقعها كجملة من النجاحات والتراكم في النمو والسيطرة على تاريخها وواقعها وذاتها، فخلقت تلك الثقافات باستمرار ديناميكي أمام المواقف الجديدة والتحديات والتناقضات الداخلية، أنظمة مبدعة كانت وظيفتها تفكيك وإيجاد الحلول الناتجة عن تلك التحديات والتناقضات، في الحقب التاريخية المختلفة، فبقدر ما لم تكن تلك الثقافة تعبير عن رغبة ذاتية مستحيلة بل وأيضا نتيجة عن تجربة موضوعية ((ظروف موضوعية))، بقدر ما نجحت تلك الثقافات في الاستفادة من تراكم ناتج خبرتها وتجربتها التي مكنتها من الاستفادة العقلانية من إمكانياتها الذاتية، وجعلت من الثقافة تعبيرا عن آليات ووظائف اجتماعية ظهرت آثار نتائجها في سلوك الفرد والجماعة، فمن الواضح إذن أن نصف تلك الثقافة انطلاقا من هذه النظرة التي تجعلها كبناء وكجملة أنساق ضمن النسق الاجتماعي العام، الذي يجعل منها مظهرا للوعي[10] الذي من خلاله يستوعب الإنسان البيئة البيولوجية، البيئة الاجتماعية، البيئة الاقتصادية، ويحولها لتكون شفافة، بمعنى فهمها وإدراكها في حقيقتها وأبعادها وضرورتها وفي طبيعتها وفي الاستجابة لها والإشباع الثقافي لها.

فالثقافة إذن بهذا المعنى لا تنفصل عن الواقع الموضوعي، الخارج عن الذهن، سواء أكان واقعا لحاجة بيولوجية، واقعا لحاجات اقتصادية، واقعا لحاجات سياسية، واقعا لحاجات سيكولوجية، وفي النتيجة المباشرة بقدر ما تنجح أية ثقافة، في تنظيم اجتماعي، يعتمد على نموذج مستقر من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، كنتيجة مباشرة وقادمة من العلاقة التي تبنيها كل ثقافة (مجتمع) بين طبيعة الحاجات ونموذج الاستجابات، وفرص نموها وتعزيزها ونتائج ذلك على الاستقرار والتوازن الاجتماعيين واستمرار النظام، الاجتماعي، وأيضا في التعبير عن إمكانيات كل ثقافة في الاستجابة المتجددة والمبدعة للحاجات المشتقة، وحضور المؤسسات والأنساق القادرة على مواجهة هذه الصعوبات والتحديات، والقدرة على ابتكار الحلول الإيجابية لكل توتر أو زلزال أو خلل أو اختلال اجتماعي ناتج بالأساس عن تراكم حاجات أو عن حاجات طارئة، نتيجة متغيرات ديمغرافية أو بيولوجية أو اجتماعية، فبقدر ما تنجح تلك الثقافة (مؤسساتها وأنساقها) في تحقيق هذه المعادلة، بأن تحقق نموذج الاستجابات للحاجات ونموها وتعزيزها، تتجه إلى الاستقرار والتوازن الداخلي للمجتمع العام، وبين مختلف مكوناته، الاجتماعية، تنجح في تحقيق أو ترتيب تنظيم اجتماعي، يضبط قاعدة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ومختلف الجماعات الثقافية أو العرقية أو الجغرافية، وتكون مقاييس الوصول، إلى المجتمع المدني[11]، وبالتالي

الاطمئنان إلى ديناميكية الاستقرار لنظام اجتماعي أطول وتوازن مجتمعي متواز، هذا الشكل الدائري للعلاقة بين مستويات الحاجات والاستجابات ووسائل تعزيزها للوصول للتوازن والاستقرار واستمرار النظام الاجتماعي، هو نتيجة مباشرة عن هوية كل ثقافة في بنيتها ووظيفتها واستمرار مفاعليها، فالإمكانية المبدعة للجماعات والمجتمعات هي في الاستفادة من إمكانياتها الخاصة (المادية والعقلية والرمزية) لتحقق التعامل المتميز على مستويات الوعي والسلوك والمنظومات والقيم والقواعد الاجتماعية والعقلية السائدة لديها في التعامل مع بيئتها البيولوجية، الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية، وتصبح هذه البنية عاملا من العوامل الأكثر تأثيرا في نمو وتطور وتقدم المجتمع والثقافة أيضا، فإذن بقدر ما تعبر الحاجات الثقافية بداية من الحاجات الضرورية وانتهاء بالحاجات غير الضرورية، بقدر الديناميكية في العلاقة بين الثقافة والتنظيم الاجتماعي وفي بنية ووظيفة المؤسسات الاجتماعية السائدة لدى مجتمع وثقافة.

ديناميكية التفتيت الثقافي للجزائر وإشكالية الضبط الاجتماعي:

لما كان ماكيفر يرى: ((أن الضبط الاجتماعي هو الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله، ويحفظ بناءه، ويعتبر الضبط عاملا للتوازن في ظروف التغير الاجتماعي.))، كان التحقيق في مفهوم الضبط الاجتماعي وأبعاد تحققه، يضع إشكالية تلك العلاقة بين نمط الممارسات السائدة في كل حقبة تاريخية مختلفة أو متشابهة مع مؤشرات الالتزام والانضباط بالقيم والمعايير الاجتماعية لكل مجتمع، والتي تحدد علاقات الفعل وردود الفعل بين الأفراد في تفاعلهم وعلاقاتهم الاجتماعية واتجاهاتهم ومواقفهم الفردية والجماعية ووسائل تحقيق حاجاتهم والالتزام بالأهداف الثقافية العامة، فإنه يتعين علينا أن نسأل عن طبيعة وحقيقة وأسس ذلك الإلزام والالتزام؟

ذلك أنه متى كانت الثقافة تعبر عن القيم الاجتماعية، وأنها تبرز أثرها على ممارسات وسلوكيات الأفراد والأشخاص والجماعات والفئات، أي في علاقاتهم الاجتماعية، ولما كان توجهم نحو سد الحاجات وتحقيقها ورفع التحديات التي تحول دونها، وهو ما يستدعي تلازما مع أشكال الحياة الاجتماعية لدى الجماعات والثقافات، عبر نموذج استمرار واستقرار وتوازن اجتماعي لدى المجتمع من عدمه، وأن عدم الاستجابة بطريقة عقلانية لتلك الحاجات ونموها وفرض تعزيزها، يضفي على الحياة الاجتماعية وخصوصا على العلاقات الاجتماعية، شكلا اجتماعيا متناسبا[12]، حيث ترك مثلا لدى المجتمع الجزائري عدم التوزيع العادل لتلك الحاجات في حقب تاريخية مختلفة، والوصول بتراكمها إلى مستويات مرتفعة وخطيرة على صيغة الاستقرار والتوازن بين مختلف الجماعات المتعددة والمختلفة ثقافيا وجغرافيا وإثنيا واجتماعيا، فكانت الاستجابة والإشباع للحاجات المادية والاجتماعية، تمثل صيغة لكل ذي

حق، بدلا صيغة ذات الحقوق لكل الجماعات والأفراد، لمجتمع بني على قواعد ومفاهيم ومقاييس الأخوة والمساومة والتضحية المثالية، والدولة من الشعب وإلى الشعب، التوزيع العادل للثروة، بما حقق نموذجا عن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود داخل المجتمع أو داخل الجماعة، وبينها وبين الأشخاص، فكانت الثقافات الفرعية والفقر وعدم التوزيع العادل للثروة والمداخيل، سببا للتمرد والعنف والصراعات والتصادم، وهو ناتج عن التهميش والاستبعاد والاغتراب الجماعي والفردي، وحقق معوقات بناء مستويات من الانتماء والاندماج والمشاركة والانسجام والتعاون والتكامل الداخلي للمجتمع. وفي تفاصيل البحث والتفسير المبدئي، ما شكل واقع الإخلال بتلك الوظيفة التنظيمية للممارسات والسلوكيات الفردية والجماعية، إلا بفضل مجهود النظام الديني الذي شكل التماثل والتعبير الوحيد عن حقيقة الثقافة، فحرر وظيفته في تخفيف الضغوط الكامنة أو المعلنة، تفكيك وخفض مستويات التناقضات والصراعات والصدام الناتج عن المطالب والحاجات غير المنجزة لدى مختلف الجماعات والأفراد، فكانت الممارسة اليومية للإسلام منذ الزمن البعيد، تحقق وظيفة معاينة المشاكل اليومية واتجاها مستمرا لحلها، فكان الدين التنظيم الاجتماعي الوحيد ((الثقافة)) مثل ظاهرة تحقيق التكيف لحياة الفرد والجماعة في الجزائر، لذلك كان قائما كمرجعية ومصدر وهدف ثقافي حاضر كتنظيم وكهوية قائمة على عدم الإشباع في الحاجات الطبيعية والاجتماعية والمادية وفرض التكيف الواقعي لدى المجتمع الجزائري، فكان مقبولا لدى الفئات والجماعات والأفراد على اختلاف مستوياتها الاجتماعية، وحقق شكل ونموذج القبول الاجتماعي لقيمه ومعاييره الجماعية والالتزام الجماعي بها، فكانت إضافته النسقية ((لعلاقات)) والتي تشير إلي ديناميكية اجتماعية متحركة ومتغيرة، لها استطاعة في فرض التكيف مع ظروف وشروط الطبيعة وأبعاد الاختلاف الاجتماعي، يتحرك ضمنه بمقاييس معلنة ومحققة، فنشأ المجتمع ككتلة واحدة وموحدة في سياق ربط الواقع وعلاقته بالوعي الجماعي، أسست طبيعة ووظيفة الضبط الاجتماعي ((المعيار الديني)) كنظام اجتماعي فرعي، وكعامل للتوازن الاجتماعي واستقرار واستمرار للحياة الاجتماعية. الأهم في كل الظروف الساكنة والمتغيرة هو الحلقة المفصلية لحياة الجماعة، استطاع فرض الاستقرار والتوازن الاجتماعي والاستمرار به إلى غاياته الثقافية، فبقي النظام الاجتماعي وتمت المحافظة عليه ((المجتمع))، بأساليب متوفرة في العقاب والثواب في الاستحسان والاستهجان ضبط للأجر، ضمن ما أعلنه النظام الديني من معان للممارسات نحو الخير والشر والصواب والخطإ والواجب والمباح والحسن والقبيح، فتم ((ضمن نسبية كل مجتمع))، من ضبط العلاقة بين الوسائل المنفذة والأهداف الجماعية والثقافية، فتحقق الامتثال لتلك القواعد والضوابط الاجتماعية، ساعد في ذلك طبيعة المجتمع العصبوي القبلي، الذي حفظ علي مقاييس الاجتماع القرابة والنسبية، واللتين وظفهما الدين الإسلامي

لإدغام أشكال اجتماعية بعينها، والسيطرة على المجتمع في ممارسته واتجاهاته ومواقفه وتحقيق القبول الاجتماعي بالواقع الاجتماعي.

فالضبط الاجتماعي بالنسبة للمجتمع الجزائري، مثله النظام الديني والمقاييس الاجتماعية ((القبلية))، التي ساعدت على تحقيق وظيفته في الإلزام والقبول الاجتماعي بالمقاييس التي عينها وعممها، تحقيق التوازن الاجتماعي والمحافظة على النظام الاجتماعي ككل.

مقاربة للوضع في الجزائر ومؤشرات الاختلال الاجتماعي:

إن ديناميكية الجماعات والمجتمعات تنمو متغيرة الأوضاع والأحوال باستمرار، ووفق ظروف وشروط ومقاييس موضوعية أخرى ذاتية، هذا الشكل المستمر وبالشكل الزمني والاجتماعي المتراكم والسريع المفاجئ أو المتوقع له، نتيجة الأزمات الاجتماعية المفاجئة وتراكم الرواسب التاريخية للجماعات وفي المجتمع، أو نتيجة التغير المتدرج (نتيجة تطور اجتماعي موضوعي)، ولأن الجزائر في بحثنا تنتمي إلى الشكل الأول، شكلت المثال الأبرز في كل هذه العناصر والمقدمات والنتائج، فطبيعة وحقيقة الحاجات الثقافية وإمكانيات الإشباع الحقيقي والواقعي لها، وأهمية نموها وتعزيزه لدى الفئات والجماعات غير المتجانسة ثقافيا ولغويا واقتصاديا، وتعدد المذاهب الدينية واختلاف الانتشار الجغرافي وتوزع المراجع التاريخية والسلالات وصراعها[13] وكثرة النحل والملل غير المتساوية الحظوظ التاريخية أو الاجتماعية، حقق واقعا مختلا تاريخيا ومجتمعيا، في مستويات من الشعور والإدراك بعدم التوزيع العادل لتلك الحاجات المادية والثروات الاقتصادية والمصالح الدنيوية، وبالتالي ترك الميدان مفتوحا للتنافس والصراع والصدام والتنازع والاستبعاد والتهميش والاستحواذ عليها من مختلف الفئات والجماعات وأخيرا بين الأفراد، وأدت تلك الرواسب التاريخية في المجتمع الجزائري غير المحقق الانسجام المجتمعي والتوازن الاجتماعي الداخلي، نتيجة تاريخ من الصراع والحروب والأزمات والضغوط الخارجية، بروز قانون للصراع وانتشار لقيم الصراع المستمر والمتنامي باستمرار، فشكلت المصالح الدنيوية وإشباع الحاجات الثقافية والاقتصادية والسيكولوجية، شكلا اجتماعيا للحياة مقبول ومنتشر في المجتمع الجزائري، ولم تكن ثقافة القانون والخضوع له تشكل شكلا ونمطا سائدا، إلا في فترات مختلفة تاريخيا وضمن سياقات متباعدة الظروف والشروط الملزمة لذلك، وكان السياق الضابط لدى الجماعات والأفراد والمقبول والمنتشر ثقافيا، واجتماعيا هو ما يصدر عن القبائل المنتشرة، والعروش والتجمعات، (منطقة القبائل) وهو يصل إلى مرتبة العرف والتقاليد لديها، بينما كان الراجح الأكبر يقع على كاهل الدين ((الإسلام))، باعتباره المصدر والمرجع في التشريع وتطبيقاته الواقعية، يوما بيوم في علاقات الجماعات وبين الأفراد وداخل المجتمع، فالدين الإسلامي كما رأينا وعاينا، شكل حزام التوازن والاستقرار للنظام الاجتماعي، من خلال الإجماع

عليه في المصدر والمرجع والهدف وفي الوسائل، التي بينت وبنت العلاقات الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري، فحركة التاريخ اختصت المجتمع الجزائري بمخصوص تاريخي واجتماعي، شكل على تفرد خاص عن سائر المجتمعات تنتمي إلي الفضاء الثقافي أو الجغرافي أو الحضاري ((شكل المنبع الوحيد والأوحد للهوية الجزائرية)) ، وكان لهذا الوجود الفضل في تنظيم (مؤسسة الزوايا والمساجد) في استقرار الوضع الداخلي المتأثر بوجود تجاذبات متعددة الأوجه والمصالح الدنيوية والحاجات وفرض الإشباع لها، وكانت وظيفة الإسلام، كمؤسسة قانونية واجتماعية تحقق المعادلة الأهم للاستقرار والتوازن واستمرار المجتمع، وكانت تداول القيم المعبرة عن الأخوة ((الخاوة)) والمحبة والتعاون والمساواة والعدل[14]، كلها قيم تنبع من أهداف الدين كمصدر للتشريع وفرضها بالوسائل الواقعية اليومية، العدالة بين أفراد المجتمع الواحد، لذا يعتبره بيار بورديو[15]، يمتاز بأكثر واقعية من المجتمعات الأخرى، لأنه يتعرف على طبيعة الأشياء من وجودها الحقيقي وليس الوهمي، فكانت ميزة الجزائريين ومزاجهم ينتبه بوعي أو بدون وعي منهم إلى عنصر التماثل والمماثلة بين أفراده((الخاوة)) وبين الجماعات وداخل المجتمع، وقد مثل برهان غليون هذه الصيغة بتعبيره القوي عن التوزيع العادل والاستقرار والتوازن ب((إعطاء ذات الحقوق لنفس الأشخاص))، وبالتالي كان المجتمع والجماعات والأفراد يدركون حقيقة الاستجابة الملائمة لضوابط الدين والعرف والتقاليد ويمارسون يوما بيوم قيمهم السائدة، فكان الدين بعبارة أوجز السلطة الاجتماعية لبقاء الجماعة بوصفها جماعة تاريخية واجتماعية، الذي أشاع الاعتقاد والواقع اليومي والممارسة الحقيقة والإيجابية الفعالة على تحديات، عدم التجانس الاجتماعي، فشكل محور تنظيم شتات هذا الواقع وبث الاتساق وسيطرته الفعلية الذهنية والمادية على الواقع الاجتماعي والتاريخي المتبدل، فكان منبع القيم وموجه السلوك ومصدر التماسك الاجتماعي، فكان مركز استثمار جماعي تاريخي في العلاقات الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري وأخيرا الملاذ. إن اللحظة التاريخية والاجتماعية التي تحققت فيما يصطلح على تسميته ((العشرية السوداء))، وهي الواقع الذي جسد لفترة زمنية مضنية على المجتمع وكل ما تحقق من أهداف وشكل مجتمعي منسجم، وانتظام لنمط العلاقات الاجتماعية، المتسمة بالسمو الروحي والأخلاقي الديني، فيما يخص، المصالح الدنيوية، الأزمة الاجتماعية الداخلية الكبرى بعد الاستقلال، في حياة الجماعة والمجتمع الجزائري وللإنسان الجزائري، ذلك أنها مثلت في حياتهم ووجدانهم ووعيهم وواقعهم القطيعة بين فترتين تاريخيتين واجتماعيتين، وبالبحث والتفسير، حين مثل وحقق ((الدين الإسلامي)) الهوية في الشكل والمحتوى والهدف والرمز والحقيقة الواضحة والبارزة لهذه الأزمة، في القيم والضوابط في الوسائل والأهداف في المراجع والمصادر في الثقافة والاجتماع، البنية والنظام الفاعل والموازن لحياة الجماعة[16]، في مشاعرها وممارستها ووعيها لواقعها وفي إدراكها لحقيقة وجودها

المادي والعقلي والرمزي، وممارساتها المطابقة والمتسقة معه، جاءت هذه اللحظة التاريخية والاجتماعية، التي أربكت، هذا الواقع وأخلت بهذه الاعتقادات والتصورات والممارسات، أخلت بالمعيار الديني، وشوهت التوازن الاجتماعي التقليدي القائم عليه، حينما أدمجت هذا الدين، في صراعاتها بل وجعلت منه صلب الصراع والتناحر والاقتتال العنيف والدموي، وشكل هذا المستوى وهذا الواقع، لفترة زمنية تزاوجت العشر سنوات المستمرة في مفاعيلها اليومية، كونت هذه الأزمة القلق والاضطراب وخللا واضحا في تعبيره اليومي وفي نتائجه المشاهدة يوما بيوم، وبوصف أحداث الصراع على الدين وبه ((وسيلة)) الحركة التي قصمت ظهر المجتمع الجزائري، ذلك أنها ركبت واقعا متناقضا وقطعت السياق التاريخي والاجتماعي المتفق عليه ظاهرا أو مضمرا، فأوجدت إرباكا لكل المسائل والموضوعات التي بناها الدين ذاته في مخيلة المجتمع، والتي ركب عليها كل ممارسات وتوجهات ومواقف وأهداف المجتمع نحوه، فالممارسة، دلت على أن الخمر حرام لأن الدين حرمه، وأن الرشوة صاحبها في النار لأن الدين أفاد بذلك، وأن الزنا مخالف لحفظ النسل والفرج، والدين أقر بذلك، وأن الخيانة الزوجية والربا وسرقة المال شكل واحد ((العام والخاص)) حرام، وأسس لمقاييس احترام الوقت وإتقان العمل والاحتراس من شهادة الزور وتحقيق الأخوة والعدالة والمساواة، وكلها قيم أقرها وحققها واتكأ عليها الدين في بناء العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، فكانت نتائج ذلك تراوح شهادة عن عقد اجتماعي غير معلن بين مختلف الجماعات والأفراد والفئات، وزاد على ذلك أن طبيعة الاجتماع الجزائري، التصقت بالهوية الجماعية بأسس الدين الإسلامي، فكان العنصر الذي يحقق أكثر الاتساق والمساواة والعدالة والأخوة بين مختلف الجماعات الثقافية والمذهبية والجغرافية، ويطرح كل هذا العمل والجهد والبناء والوظيفة على مر التاريخ وتحقيق واقعي لحياة متزنة ومتسقة ومنسجمة نسبيا، ليطرح بالعمق هذا الواقع ويطرح التساؤلات والاستفهام، ويقلب موازين القياس في الوعي وفي الممارسة في علاقتهما بالثقافة والارتباك والقلق والاشتباك القوي حول الدين، ثم حول جدوى الالتزام بتلك المقاييس المقدسة التقليدية ما دام أنها هي ذاتها محط تفكيك وصراع داخلي قاتل فيتحرك كل متحلل من القيم والمعايير والتقاليد والعرف والمقاييس الناظمة لسلوكه وحياته الاجتماعية، لتضع كلا من الفرد والجماعات والمجتمع أمام المصالح الدنيوية وفرص الإشباع للحاجات وتحقيق رفاهية العيش وتحقيق ذاته ودوره، والجماعات تحقق مكناتها مقابل إلحاح مصالح ومطالب وحاجات الآخرين المطالبة أيضا بمصالحها الدنيوية (التي تشعر وتعي وتدرك أن حقوقها وحاجاتها غير مشبعة وغير مستجاب لها تماما أو جزئيا)، مزودة تحلل من ضغوطات القيم ومطالبها وضوابطها القانونية والتشريعية، ومن أحكام الجماعات الحاكمة بأمره أو الوصية عليه، فسيطرت النشاطات والممارسات والتوجهات والمواقف الخارجة عن القواعد والمعايير والقيم السائدة[17]، فكان الاختلال في النظام الديني ((بسب

النزاع عليه وفيه))، ضعفا لميكانيزمات الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي القادم من مصادره ومصادر النظم الاجتماعية الأخرى، هكذا شكلت أزمة المجتمع الجزائري الاجتماعية يتم التركيب بين حالة عدم الإشباع التاريخي للحاجات وتراكمها وبين استمرار الحروب. التغير الجذري والمفاجئ الذي مس الثقافة والاقتصاد والسياسية وفي الأمن، رافقه بروز ظواهر ومظاهر الأزمات النفسية والعصبية والعقلية وارتفاع مستويات الجريمة بجميع أنواعها وانتشار السلوك الجنسي المرفوض، فالدعارة والخيانة الزوجية وارتفاع حالات الاغتصاب وانتشار جرائم الرشوة والفساد الإداري والوظيفي والشعور بالخطر وعدم الأمن وانتشار الإدمان والمخدرات، في هذا المستوى من مقاييس الانتشار، في المجتمع وفي الأبعاد التي تتخذها هذه الجرائم في مثل هذه الفترات التاريخية والاجتماعية، تصير الأشياء إلى مستوى، يسميه علماء الاجتماع ((بالاختلال الاجتماعي)) أو فقدان المعايير الاجتماعية داخل المجتمع.

تمثل إذن ديناميكية التغير الاجتماعي في مستواها الجذري والمفاجئ في المجتمع الجزائري غير القليل، وتحوير للشكل الثقافي للشخصية[18] قطعية في صيرورة التجربة التاريخية والاجتماعية والثقافية، باعتبارها استجابة لواقع موضوعي (داخلي وخارجي)، أفقد المقاييس والشروط الاجتماعية التقليدية السابقة، قدرتها وإمكانياتها وإرادتها ومصداقيتها ومرجعيتها في واقع الفرد والجماعات والمجتمع، فتغيرت القدرة في التعامل ((تعامل الثقافة مع واقعها))، حيث افتقد المجتمع الجزائري لقاعدة البناء ثقافي، والموضوعي والعنصر المنظم والتنظيمي للحياة الاجتماعية للجماعة، ويظهر كنتيجة لتراكم تاريخي واجتماعي داخلي ونتيجة أيضا، ((وهذا مهم في وضع الجزائر))، ففي شرط إنتاج المجتمع ذاته كصيرورة مستقلة ومتميزة، وفي ظروف الواقع الاجتماعي الداخلي التاريخي والسياسي والاقتصادي والعسكري، توفرت لمجتمع الجزائر حالة من التغيرات البنيوية وإعادة تشكيل الحقل الاجتماعي الجزائري، أزمات متتالية ومتعاقبة ومتراكمة نذكر منها، فقدان التوازن البنيوي نتيجة تفكيك القابلية، ثم التعارض الإشكالي بين منطق الدولة والقبيلة ((كظاهرة، مستمرة))، ثم أزمة التخلف الثقافي وأصالة الفئات الريفية وغلبتها، ثم إشكالية التوزيع العادل للثروة بين الجزائريين أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال، أشكال من الاستغلال والتهميش والاستبعاد للجماعات، أطبقت كلها بحلقة العشرية السوداء، التي أفقدت المجتمع مقاييس توازنه واستقراره واستمراره، ما شكل القطعية مع الاستمرارية، وشكل مخرجا لبيان وإعلان تمرد عام، وإعلان عن شعور الجزائريين بالاغتراب والحقرة، وهو ما قابله ممارسات عنيفة وخروج عن القيم والمعايير وإعلان التعبئة ((غير المعلنة))، في ممارسات مشوهة غير مقيدة ولا تخضع لمراقبة ومتحررة من الأخلاق والقيم العليا والضمير في القليل أو الكثير منهم.

وعلاوة على ذلك تم التوجه إلى البحث في ضرورته النظرية، أي المعاينة النظرية للثقافة، والتي تطرح البحث في تفسير أهمية العلاقات السببية في مفهوم اللامعيارية الاجتماعية أو ما يسمى بالخلل الاجتماعي وهي العمليات الاجتماعية المؤدية إلى سيطرة الأعمال والنشاطات والممارسات الخارجة عن القواعد والمعايير الاجتماعية السائدة، وطبيعة الاختلال في الأنظمة أو الأنساق الاجتماعية السائدة، حيث يقل الولاء للقيم التقليدية وتضمحل الشخصية، وتضعف أو تضمحل المرجعيات السائدة، وتستبدل بمرجعيات أخرى، وأيضا يدب الضعف في ميكانيزمات الضبط الاجتماعي لدى كل من الفرد والجماعات، وهو السياق الذي سعينا إلى تفسيره النظري، بطرح مستوى أساسي عن وجود اختلال في استقرار المعايير والقيم الاجتماعية السائدة، والإطار الذي ينتج عن تناقض أساسي وبنيوي في النماذج الاجتماعية، أي بين النموذج الاجتماعي السائد والقبول جماعيا، وبين تداعيات بروز النموذج الاجتماعي الجديد والذي تتبناه جماعة أو جماعات عمرية أو جنسية سنية أو منهية أو عرقية أو جغرافية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية، ويكون في تعارض وتناقض أفقي وعمودي معا، النموذج التقليدي أو السائد، حيث تأخذ العمليات الاجتماعية طبيعة صراع متسع ويعيق استقرار وتوازن واستمرار المجتمع.

المراجع والصادر:

1-Malinowski Bronislaw : Les dynamiques de l'évolution culturel, traduit de l'anglais par Georgette Rintzler ,ED PAYOT, PARIS, 1970.

2- ابن خلدون عبد الرحمان: ديوان المبتدإ والخبر وتاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من دوي السلطان الأكبر، دار الفكر بيروت، سنة 2004 ص 145

3-Bayar Jean François: L'illusion identitaire, ED FAYARD, PARI, 1994, p49.

4-Brown Radcliffe: Structure et fonction dans la société primitive, traduit de l'anglais par, Françoise et Louis Martin, ED MINUIT, PARIS, 1972, p158

3- Le Bon Gustave: La civilisation des arabes. ED SYCROMORE , PARIS, 1980,p45

4- Radcliffe: Structure et fonction dans la société primitive, traduit de l'anglais par Françoise et Louis Martin, ED MINUIT, PARIS, 1972, p 298

5- مايكل كريذريس: ((لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة))، علم المعرفة سنة1998، ص125

6- مجموعة من الكتاب: نظرية الثقافة، عالم المعرفة سنة1990، ص98

7- غليون برهان: اغتيال العقل، سلسلة صاد، 1990، ص 176

8- Simmel George: Le conflit , traduit de l'allemand par, sibylle Muller, ED CIRCE, ?,

9- لوكا فيليب وفأتان كلود جان: جزائر الأنثروبولوجيين، ترجمة محمد يحياين(وآخرون)، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال الجزائر 2002، ص284

10- الطيبي محمد: العرب: الأصول والهوية، دار الغرب النشر والتوزيع، الجزائر سنة 2004، ص123

11- جون إرنبيرغ: المجتمع المدني، ترجمة حسن ناظم، معهد الدراسات الاستراتجية، بيروت، 1999، ص 245

12 - Kadache Mahfoud: L'Algérie des Algériens, ED MEDITERRANNEE, PARIS 2003,p39

13- هنتغتون صموئيل: صدام الحضارات، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة (وآخرون)، منشورات الدار الجماهيرية، بنغازي سنة 1990، ص 67

14- بركات حليم: المجتمع العربي مركز الوحدة العربية بيروت سنة2001، ص 174

15- Bourdieu Pierre Esquisse algérienne ,ED le Seuil ,PARIS, 2008,p175

16- سموك علي: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 19

17 - Merton Rebord King: Elément de méthode sociologique, traduit de l'anglais par, Henri Mendras , ED PLON, PARIS, 1951,p245

18-Linton Ralf: The cultural background of personality ,ED BORDAS, 1977,p276

19-Mous Marcel Le fait social et formation du caractère, ED MINUIT, PARIS , 1931 ,p59